

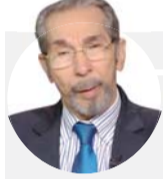
اكتشافات الطاقة المصرية تفتح جدل حصة الأجيال المقبلة ضغوط لإطلاق صناديق استثمارية في النفط والغاز

وتتملك قبرص أيضا حقول كاليبسو، والتي اكتشفها تحالف شركتي اني الإيطالية وتوتال الفرنسية عام 2018 باحتياطي يتراوح بين 4 و5 تريليونات قدم مكعب.

كما اكتشفت شركة إكسون موبيل حقول غلافكوس في فبراير من العام الماضي، باحتياطي يتراوح بين 5 و8 تريليونات قدم مكعب.

وقال طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية المصري لـ "العرب"، إن "منطقة شرق البحر المتوسط نقطة ارتكاز في أسواق الغاز العالمية، بعد فورة اكتشافات الغاز الطبيعي الكبرى، والتي اهلتها لتصبح مركزا عالميا لتجارة الغاز".

وأوضح أن توقعات استهلاك الطاقة عالميا تشير إلى زيادته بشكل كبير على مدى الخمسين عاما المقبلة في ظل النمو السكاني وزيادة النشاط الصناعي في الدول النامية.



رشاد عبده
يمكن إنشاء صندوق استثماري عبر اقتطاع نسب من عقود الغاز

وأشار الملا خلال تصريحاته إلى أن النفط والغاز مستمران في مقدمة مصادر الطاقة بنسبة تصل لنحو 80 في المئة، فيما يعد الغاز الطبيعي أكبر مصدر لاستخدامات الوقود بما يلبي ربع احتياجات الطلب العالمي بحلول عام 2040.

ويتضاعف الطلب على الغاز الطبيعي في قارة أفريقيا بالتزامن مع زيادة الإمدادات المحلية وتطور اقتصاديات دول القارة.

وتعد منطقة شرق المتوسط حوضا غازيا عالميا يتمتع باحتياطيات هائلة من الطاقة تمكن الدولة من تحقيق طفرات قياسية في معدلات الإنتاج، والتي من المفترض أن تواكبها فوائض أموال كبيرة.

لكن رغم فورة الاكتشافات هناك عدد من التحديات التي تواجه عمليات الإنتاج منها زيادة المعروض من الغاز في الأسواق العالمية مما أدى إلى تراجع أسعاره.

ويتوكل مع هذا التداخل ارتفاع تكاليف البحث والاستكشاف في المياه العميقة الأمر الذي يجعل أرباح النشاط هامشية.

وقال رئيس لجنة الطاقة في جمعية رجال الأعمال المصريين أسامة جنيدي في تصريحات لـ "العرب"، إن "أفضل استغلال لعائدات الغاز في مصر في الوقت الحالي هو تطوير منظومتي الصحة والتعليم".

ولفت إلى أن تحسين الخدمات يصب في صالح الأجيال المقبلة، حيث نال تردي مستوى وجودة الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم على مدى ثلاثة عقود من صحة المواطنين وشوّه منظومة تكافؤ الفرص بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة في البلاد.

فتحت اكتشافات الغاز الكبيرة والمتعددة قبالة السواحل المصرية في شرق المتوسط، والاكتشافات المتوقعة في البحر الأحمر باب الجدل على مصراعيه حول تأسيس صناديق ثروة سيادية يتم تمويلها من استقطاع نسبة من عائدات صادرات الطاقة، ضمانا لحقوق الأجيال المقبلة.

تأسيس صناديق للاستثمار في قطاع الغاز كأحد الصناديق القطاعية، تزامنا مع فورة الغاز المصرية.

وقال لـ "العرب"، إنه "يمكن بناء رأس مال الصندوق من خلال تجنيب نسب محددة من قيمة عقود الغاز، والاستعانة بالتجارب الدولية في إدارة هذه الصناديق بما يضمن كفاءة العائد على الأموال لحفظ وضمان حقوق الأجيال المقبلة".

ويمكن الوضع الحالي القاهرة من استدامة المصادر المالية في قطاع الغاز، فلهذا مخطتان لإسالة الغاز في إدكو بمحافظة البحيرة شمال البلاد، وأخرى في دمياط شمال شرق البلاد المتاخمة لدلتا النيل.

ومن خلال المحطتين، تتم إسالة غاز الدول المتاخمة، قبرص وإسرائيل في مصر بهدف تصديره لمختلف المقاصد العالمية.

وبدا تدفق الغاز الإسرائيلي رسميا لمصر منذ منتصف يناير الماضي بموجب اتفاق تشترط بمقتضاه شركة دولفينوس القابضة المصرية 85 مليار متر مكعب من الغاز الإسرائيلي بقيمة 19.5 مليار دولار من حقل ليفيathan وتماز البحرين الإسرائيليين على مدى 15 عاما.

ويعزز الاتفاق خط الأنابيب الذي يمتد تحت البحر المتوسط ويربط إسرائيل بمصر عبر شبه جزيرة سيناء، ويعد المصدر الرئيسي لتصدير الغاز الإسرائيلي للمقاصد الخارجية.

ويعتبر ارتفاع تكلفة تأسيس خط أنبوب إيست ميد لنقل غاز شرق المتوسط إلى أوروبا عبر إيطاليا محفزا جديدا يزيد من فرص مصر للنحول إلى محور إقليمي لتجارة وتداول الغاز، رغم توقيع قبرص واليونان وإسرائيل مذكرة تأسيس الخط بالأحرف الأولى.

ويصل حجم احتياطي الغاز في أكبر أربعة حقول غاز إسرائيلية نحو 34.6 تريليون قدم مكعب، مقسمة بين نحو 11 تريليون قدم مكعب لحقل تمار 22 تريليون قدم مكعب لحقل ليفيathan 1 و600 مليار قدم مكعب لحقل تين ونحو 22 تريليون قدم مكعب لحقل كاريش.

وتفصي الإحصاءات إلى أن القاهرة مقبلة على عوائد تمكثها من تدشين صناديق ثروة سيادية أسوة بما شهدته منطقة الخليج منذ فورة الاكتشافات النفطية، والتي أسفرت عن تدشين أول صندوق في الكويت في عام 1979، تلتها صناديق عملاقة في كل من الإمارات والسعودية وقطر.

ولا يمكن إغفال اكتشافات الغاز في الحقول القبرصية، حيث تم ربط حقول افروديت القبرصي بمصر، والذي اكتشفته نوبل إنرجي في 2011 ويصل حجم احتياطياته لنحو 4.5 تريليون قدم مكعب بهدف إعادة تصديره للخارج.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - تدور داخل أروقة صناع القرار والأوساط الاقتصادية في مصر أحاديث في هذه الفترة، حول الطرق التي من المفترض أن تتبعها الحكومة لضمان استدامة عائدات الطاقة للأجيال المقبلة.

وهذا الجدل يأتي في ظل مساعي القاهرة إلى الاستفادة أقصى ما يمكن من اكتشافات الغاز والنفط، حيث يتوقع أن تدر على خزينة الدولة مليارات الدولارات خلال السنوات القادمة.

وسجلت القاهرة مع نهاية العام الماضي مستويات قياسية وغير مسبوقة في إنتاج الغاز بلغت نحو 7.2 مليار قدم مكعب، مدفوعة بدخول حقول ظهر في مياه البحر المتوسط مرحلة الإنتاج القصوى.

وبحسب التقديرات الرسمية، يصل حجم احتياطي الغاز في حقول ظهر نحو 30 تريليون متر مكعب. ويبلغ إنتاجه اليومي نحو 2.7 مليار قدم مكعب والذي يعادل 37.5 في المئة من حجم إنتاج مصر، فيما بلغ حجم استثماراته نحو 12 مليار دولار.

وقالت أميرة المازني عضو مجلس إدارة جهاز تنظيم سوق الغاز في تصريحات لـ "العرب"، إن "مصر تمتلك احتياطيات من النفط والغاز في دلتا النيل بنحو 223 تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستكشاف".

ويصل حجم الإنتاج في حقول أتول البحري الذي اكتشفته شركة بريتش بترولسيوم (بي.بي) البريطانية نحو 350 مليون قدم مكعب يوميا، فيما تصل احتياطياته المتوقعة نحو 1.5 تريليون قدم مكعب، وسجلت استثماراته نحو 900 مليون دولار.

وتتج منطقة غرب النيل باحتياطيات تصل لنحو 5 تريليونات قدم مكعب، ويصل حجم الإنتاج اليومي المتوقع بحقول المنطقة الخمسة توروب وليبرا وجيزة وفيوم وريفن نحو 1.4 تريليون قدم مكعب باستثمارات بلغت 11.3 مليار دولار.

حقوق الأجيال المقبلة في فورة الاكتشافات المتواترة للغاز التي تشهد مصر تحتاج إلى آلية تضمن استدامة العائدات

ويرى رشاد عبده رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية أنه أن الألوان للحكومة للإقدام على خطوة



السكن الملائم يمنح حياة آمنة

الإمارات تعزز التزاماتها التنموية في قطاع الإسكان

تدشين مدينة محمد بن زايد السكنية في الفجيرة

أعطت الإمارات زخما جديدا لقطاع العقارات من خلال الإعلان عن الانتهاء من تنفيذ أحد أكبر المشروعات السكنية في البلاد، إن ترجمت مدينة محمد بن زايد السكنية في إمارة الفجيرة رؤى الحكومة الاتحادية بتسخير كافة الإمكانيات لإسعاد المواطنين.

الفجيرة، 20 حديقة مختلفة المساحات وقطع أراض مخصصة للخدمات العامة، موزعة على مساحة إجمالية تصل إلى مليونين و150 ألف متر مربع، بهدف توفير السكن لنحو 7 آلاف مواطن.

وبافتتاحه سيسهم المشروع في تعزيز القطاع السكني بالفجيرة في ظل طبيعتها الجبلية، وستوزع مساكنها من قبل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن ديوان ولي عهد أبوظبي ولجنة مبادرات رئيس الدولة والجهات ذات العلاقة.

وقال عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة الشيخ حمد بن محمد الشرقي إن "إنشاء مدينة الشيخ محمد بن زايد في الفجيرة يعكس الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة لتحسين بيئتها التحتية والارتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين وتحقيق الرفاهية لهم".

وأكد أن المدينة تشكل جزءا من استراتيجية عمل حكومة الفجيرة وتهدف إلى تحقيق تحصيل حضاري متكامل المواصفات والمعايير للإمارة، لا ينحصر عن خطط الدولة الاستراتيجية.

وتتضمن المدينة تصاميم ومواصفات عصرية، تجمع ما بين الترائين المحلي والأندلسي وتراعي خصوصية قاطناتها من المواطنين مع تلبية حاجاتهم في السكن المناسب.

كما تتميز بشبكات بنية تحتية متطورة، تضم طرقات بطول 40 كيلومترا، وشبكة كهرباء طولها 139 كيلومترا علاوة على شبكة إنارة للطرق تحوي 858 عمودا إضافة إلى مد شبكة مياه الشرب بطول 58 كيلومترا وشبكة تصريف مياه الأمطار طولها 13 كيلومترا.

كما تشمل المرافق شبكة مكافحة الحرائق التي تمتد على طول 35 كيلومترا إضافة إلى شبكة الري بطول 39 كيلومترا وشبكة الصرف الصحي بطول 43 كيلومترا مع شبكة الاتصالات التي طولها 86 كيلومترا.

وخلال السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة التعديلات التشريعية بالبلاد للوصول إلى أعلى المعايير العالمية، كما أعلنت العام الماضي عن تخصيص قرابة 7.7 مليار دولار لتطوير القطاع بحلول 2025.

وكانت حكومة أبوظبي قد أصدرت العام الماضي قانونا جديدا يوسع حقوق ملكية العقارات للأطراف الأجنبية من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات العالمية إلى القطاع العقاري في الإمارة.

وانخفضت أسعار مبيعات المنازل في أبوظبي بواقع 7.5 في المئة في المتوسط وجرى تسليم نحو 6.58 ألف وحدة سكنية في العام الماضي.

وقالت نايت فرانك، أكبر شركة للاستشارات العقارية، الثلاثاء، إنه من المتوقع تسليم أكثر من 8500 وحدة

المنتهية من الأعمال الإنشائية لمدينة محمد بن زايد السكنية في إمارة الفجيرة رؤى الحكومة الاتحادية بتسخير كافة الإمكانيات لإسعاد المواطنين.

الفجيرة، 20 حديقة مختلفة المساحات وقطع أراض مخصصة للخدمات العامة، موزعة على مساحة إجمالية تصل إلى مليونين و150 ألف متر مربع، بهدف توفير السكن لنحو 7 آلاف مواطن.

وبافتتاحه سيسهم المشروع في تعزيز القطاع السكني بالفجيرة في ظل طبيعتها الجبلية، وستوزع مساكنها من قبل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن ديوان ولي عهد أبوظبي ولجنة مبادرات رئيس الدولة والجهات ذات العلاقة.

وقال عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة الشيخ حمد بن محمد الشرقي إن "إنشاء مدينة الشيخ محمد بن زايد في الفجيرة يعكس الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة لتحسين بيئتها التحتية والارتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين وتحقيق الرفاهية لهم".

وأكد أن المدينة تشكل جزءا من استراتيجية عمل حكومة الفجيرة وتهدف إلى تحقيق تحصيل حضاري متكامل المواصفات والمعايير للإمارة، لا ينحصر عن خطط الدولة الاستراتيجية.

وتتضمن المدينة تصاميم ومواصفات عصرية، تجمع ما بين الترائين المحلي والأندلسي وتراعي خصوصية قاطناتها من المواطنين مع تلبية حاجاتهم في السكن المناسب.

كما تتميز بشبكات بنية تحتية متطورة، تضم طرقات بطول 40 كيلومترا، وشبكة كهرباء طولها 139 كيلومترا علاوة على شبكة إنارة للطرق تحوي 858 عمودا إضافة إلى مد شبكة مياه الشرب بطول 58 كيلومترا وشبكة تصريف مياه الأمطار طولها 13 كيلومترا.

كما تشمل المرافق شبكة مكافحة الحرائق التي تمتد على طول 35 كيلومترا إضافة إلى شبكة الري بطول 39 كيلومترا وشبكة الصرف الصحي بطول 43 كيلومترا مع شبكة الاتصالات التي طولها 86 كيلومترا.

وخلال السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة التعديلات التشريعية بالبلاد للوصول إلى أعلى المعايير العالمية، كما أعلنت العام الماضي عن تخصيص قرابة 7.7 مليار دولار لتطوير القطاع بحلول 2025.

وكانت حكومة أبوظبي قد أصدرت العام الماضي قانونا جديدا يوسع حقوق ملكية العقارات للأطراف الأجنبية من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات العالمية إلى القطاع العقاري في الإمارة.

وانخفضت أسعار مبيعات المنازل في أبوظبي بواقع 7.5 في المئة في المتوسط وجرى تسليم نحو 6.58 ألف وحدة سكنية في العام الماضي.

وقالت نايت فرانك، أكبر شركة للاستشارات العقارية، الثلاثاء، إنه من المتوقع تسليم أكثر من 8500 وحدة

المنتهية من الأعمال الإنشائية لمدينة محمد بن زايد السكنية في إمارة الفجيرة رؤى الحكومة الاتحادية بتسخير كافة الإمكانيات لإسعاد المواطنين.

الفجيرة، 20 حديقة مختلفة المساحات وقطع أراض مخصصة للخدمات العامة، موزعة على مساحة إجمالية تصل إلى مليونين و150 ألف متر مربع، بهدف توفير السكن لنحو 7 آلاف مواطن.

وبافتتاحه سيسهم المشروع في تعزيز القطاع السكني بالفجيرة في ظل طبيعتها الجبلية، وستوزع مساكنها من قبل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن ديوان ولي عهد أبوظبي ولجنة مبادرات رئيس الدولة والجهات ذات العلاقة.

وأكد أن المدينة تشكل جزءا من استراتيجية عمل حكومة الفجيرة وتهدف إلى تحقيق تحصيل حضاري متكامل المواصفات والمعايير للإمارة، لا ينحصر عن خطط الدولة الاستراتيجية.

وتتضمن المدينة تصاميم ومواصفات عصرية، تجمع ما بين الترائين المحلي والأندلسي وتراعي خصوصية قاطناتها من المواطنين مع تلبية حاجاتهم في السكن المناسب.

كما تتميز بشبكات بنية تحتية متطورة، تضم طرقات بطول 40 كيلومترا، وشبكة كهرباء طولها 139 كيلومترا علاوة على شبكة إنارة للطرق تحوي 858 عمودا إضافة إلى مد شبكة مياه الشرب بطول 58 كيلومترا وشبكة تصريف مياه الأمطار طولها 13 كيلومترا.

كما تشمل المرافق شبكة مكافحة الحرائق التي تمتد على طول 35 كيلومترا إضافة إلى شبكة الري بطول 39 كيلومترا وشبكة الصرف الصحي بطول 43 كيلومترا مع شبكة الاتصالات التي طولها 86 كيلومترا.

وخلال السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة التعديلات التشريعية بالبلاد للوصول إلى أعلى المعايير العالمية، كما أعلنت العام الماضي عن تخصيص قرابة 7.7 مليار دولار لتطوير القطاع بحلول 2025.

وكانت حكومة أبوظبي قد أصدرت العام الماضي قانونا جديدا يوسع حقوق ملكية العقارات للأطراف الأجنبية من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات العالمية إلى القطاع العقاري في الإمارة.

وانخفضت أسعار مبيعات المنازل في أبوظبي بواقع 7.5 في المئة في المتوسط وجرى تسليم نحو 6.58 ألف وحدة سكنية في العام الماضي.

وقالت نايت فرانك، أكبر شركة للاستشارات العقارية، الثلاثاء، إنه من المتوقع تسليم أكثر من 8500 وحدة



دولارات الغاز ملك للشعب